فكافر اعلم ان المنهي عنه اما ان يكون قبيحا لعينه او لجزئه او لامر
خارج عنه والاول الحرام لعينه كالزنا وشرب الخمر وكذا الثاني
والثالث هو الحرام لغيره سواء كان ذلك الخارج وصفا قائما
بالمنهي عنه كالمال المغصوب للغاصب او امرا مجاورا كالقربان الحائض
فانما هو قبيح للاذى المجاور ولكن الاول منهما بمنزلة القبيح
لعينه ه ملا محمد بحر ابادى وقيل هذه الاشياء بدون الاول حلال
فسقا ومن استحل شرب النبيذ الى ان يسكر كفر هذا من
قبيل الحرام لغيره فان حرمة النبيذ ليست لعينه كحرمة الخمر
بل لقرض الاسكار وانه لا يحرم عند ابي حنيفة رح الا
المقدار المسكر ه رح واما لو قال حرام هذا انى هذا الحرام حلال
لترويج السلعة او بحكم الجهل بحيث لا يعرف حلالا او حراما ه رم
لا يكفر لعدم كونه مستخفا فاعتقاده ولو تمنى حلال لا يكون
الخمر حراما او تمنى ان لا يكون صوم رمضان فرضا مما يشق
عليه لا يكفر لان حرمة الخمر تابعة لمصلحة الوقت وصوم رمضان
امر تعبدى فعدمهما لا يبتنى على الحكمة كما في الامم السابقة ه قلت
والضابطة ان متمنى حل الحرام في زمان دون زمان ليس
بكافر ومتمنى الحرام في كل ازمنة كافر ه اصل مع تحقيق

ما اذا

ما اذا تمنى ان لا يحرم الزنا وان لا يحرم قتل النفس بغير حق فانه
يكفر ولو انكر الوضوء هل يكفر ان انكر الوضوء للصلوة يكفر
وان انكر الوضوء لغير الصلوة لا يكفر عندنا بناء على ان الوضوء
ليس بعبادة مقصودة عندنا ه فلا صحة ولو صلى صلاة بغير طهارة
عمدا ففيه اختلاف وظاهر الرواية انه لا يكفر لانه لو وجد مائة رواية
قوية على كفر احد ووجد رواية واحدة ولو ضعيفة في عدم تكفيره
فالفتوى على عدم التكفير هذا ما لخصته من رد المحتار وسيجئ
عبارته قال مولانا ملا على قارى رحمه الله تعالى ثم قال البدر الرشيد
وصاحب الفتاوى التيمية سمعت عن بعض الاكابر انه قال من
قال موضع الامر للشئ او قال موضع الاجازة بسم الله مثل ان يقول
احد ادخل او اقوم او اصعد او اتقدم فقال المستشار بسم الله
يعنى به آذنت فيما استأذنت كفر يعنى حيث وضع كلام الله موضع
كلامه وانه يوجب اهانته وهذا تصوير مسئلة الاجازة واما
تصوير مسئلة الامر فهو ان صاحب الطعام يقول لمن حضر بسم الله
وهذه المسئلة كثير الوقوع في هذا الزمان وتكفيرهم حرج في
الاديان والظاهر المتبادر من صنيعهم هذا انهم يتبادرون مع
المخاطب حيث لا يشافهونه بالامر ويتباركون بهذه الكلمة مع احتمال

Copyright © King Saud University